

# Egyptian-Turkish relations under President Sisi (2013-2019)

Dr. Amira Ismail Mohammed Al-Obeidi

Lecturer / Center for Regional Studies / Department of Historical and Cultural Studies

University of Mosul

amira.alubidi@yahoo.com

## Abstract

Egyptian-Turkish relations played an important and prominent role. They had a deep and deep relationship rooted in history and geography. The inevitability of geography in the eastern Mediterranean makes the relationship between the two countries an indispensable necessity, but these relations underwent a major transformation. Former President Hosni Mubarak in 2011, Turkey has become one of the largest supporters of Egypt in the region, which strengthened relations between the two countries, especially economic, and when President Mohamed Morsi was removed from office in 2013, Turkey's course away from Egypt, Sisi power outlet J Egypt, Turkey quickly became one of the main opponents of Egypt.

Keyword; Turkey - Egypt - Recep Tayyip Erdogan - Abdel Fattah Sisi - coup).

## العلاقات المصرية- التركية في عهد الرئيس السيسي (2013- 2019)

د. اميرة اسماعيل محمد العبيدي

مدرس / مركز الدراسات الاقليمية / قسم الدراسات التاريخية والثقافية

جامعة الموصل

### خلاصة البحث:

لعبت العلاقات المصرية – التركية دورا مهما وبارزا، فلقد كانت بينهما علاقة قوية وعميقة متأصلة الجذور بحكم التاريخ والجغرافيا، كما أن حتمية الجغرافيا في شرق المتوسط تجعل مسألة العلاقة بين البلدين ضرورة لا يمكن

الاستغناء عنها، لكن هذه العلاقات شهدت تحولا كبيرا وبعد فترة وجيزة من تنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك عام 2011، أصبحت تركيا واحدة من كبار مؤيدي مصر في المنطقة، ما دعم العلاقات بين البلدين ولاسيما الاقتصادية، وعندما جرى عزل الرئيس محمد مرسي من منصبه في عام 2013، تحول مسار تركيا بعيداً عن مصر، وتفاقم الوضع مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة في مصر، فسرعان ما أصبحت تركيا واحدة من خصوم مصر الرئيسيين.

كلمات الرئيسية: تركيا – مصر – رجب طيب أردوغان – عبد الفتاح السيسي – الانقلاب.

#### المقدمة :

العلاقات المصرية – التركية علاقات قوية وبارزة منذ القدم بحكم التاريخ والجغرافيا ، إذ إن حتمية الجغرافيا في شرق المتوسط تجعل مسألة العلاقة بين البلدين ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، لكن هذه العلاقات شهدت تحولا كبيرا وبعد فترة وجيزة من تنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك عام 2011، أصبحت تركيا واحدة من كبار مؤيدي مصر في المنطقة، ما دعم العلاقات بين البلدين ولاسيما الاقتصادية التي برزت بشكل ملحوظ بين الطرفين ، وعندما جرى عزل الرئيس محمد مرسي من منصبه في عام 2013، تحول مسار تركيا بعيداً عن مصر، وتفاقم الوضع مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة في مصر، فسرعان ما أصبحت تركيا واحدة من خصوم مصر الرئيسيين.

#### أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها كونها تسلط الضوء على احد أبرز الاحداث على الساحة العربية والدولية على حد سواء، إذ تعد العلاقات المصرية – التركية في عهد الرئيس السيسي (2013 - 2019) من المواضيع الحيوية المهمة ، والتي برز دورها وتأثيرها على البلدين بشكل خاص وعلى المنطقة ككل بشكل عام.

#### الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على العلاقات المصرية – التركية في عهد الرئيس السيسي ( 2013 - 2019 ) ، والذي كان له تداعيات عديدة على الجانبين .

#### هيكلية الدراسة:

قسّم البحث إلى مقدمة وأربعة محاور، تناول الأول: الجذور التاريخية للعلاقات المصرية – التركية حتى 2002، وتطرق الثاني منها: تطور العلاقات المصرية – التركية (2002-2011)، في حين تناول الثالث: تركيا والثورة المصرية (2011-2013)، وتطرق المبحث الرابع: العلاقات بعد الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي (2013-2019)، في حين تناول المبحث الخامس والأخير العلاقات الاقتصادية المصرية – التركية في عهد الرئيس السيسي ، وانتهت الدراسة بخاتمة واستنتاجات لخصت موضوع الدراسة.

#### أولاً: الجذور التاريخية للعلاقات المصرية – التركية حتى 2002:

لا يمكن لنا أن نفهم العلاقات المصرية – التركية دون الرجوع إلى الجذور التاريخية لها. إذ كانت العلاقات المصرية – التركية علاقات ذات عمق تاريخي وجغرافي، فمصر تتمتع بمركز استراتيجي خاص في منطقة الشرق الأوسط ، لكونها نقطة الالتقاء الرئيسة بين القارتين الأفريقية والآسيوية وسيطرتها على الممر المائي الحيوي لقناة السويس ، أما تركيا فهي تقع في قارتين آسيا وأوروبا، وهي ممر استراتيجي للحركة والاتصال، كما أنها تسيطر على مضيق البسفور والدرنديل كممرات حيوية ومنافذ إلى البحر الأبيض المتوسط، فكلاهما يعتبر نفسه القوة الإقليمية الأكبر بحكم تلك العوامل.(حمود ، 2010،ص140).

اذ دخلت مصر تحت إدارة الدولة العثمانية عام 1517، واستمرت كأحد الولايات العثمانية إلى عام 1914، وعلى الرغم من دخولها تحت الحماية البريطانية عام 1883، إلا أنها استمرت كولاية عثمانية لغاية الحرب العالمية الاولى . وفي عام 1952 انقلب الضباط الأحرار بقيادة محمد نجيب (1901-1984)، على النظام الملكي ونجحوا بالإطاحة بالملك فؤاد(1952- 1953)، من سدة الحكم ونفوه للخارج ، وفي عام

المتعلقة بقبرص في الوقت نفسه استاءت مصر من علاقة تركيا مع اسرائيل. (Cagaptay & Sieversm, 2015, p2).

كانت للمتغيرات الدولية والاقليمية بعد نهاية الحرب الباردة 1991 ، دورا مهما في اعادة وبلورة السياسة الخارجية التركية، حيث اعتمدت على امرين مهمين هما: إعادة تعريف الامن القومي التركي، والتعريف بدور تركيا المهم على انها تشكل قوة اقليمية ناشطة في المنطقة. (الحمداي ، 2008، ص256-257)

وتطورت العلاقات في فترة التسعينات خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء التركي آنذاك نجم الدين أربكان (\*) لمصر عام 1996، وهي الزيارة التي سعى خلالها لتكوين مجموعة اقتصادية إسلامية تكون مصر أحد أعضائها، وهو ما أسفر عن تكوين مجموعة الثمانية النامية، وموافقة مصر على الانضمام إلى تلك المجموعة، حيث عقدت أول قمة لمجموعة الدول الثماني الإسلامية في استانبول يونيو / حزيران 1997. (الشرق الاوسط، 2013، ص2).

#### ثانياً: تطور العلاقات المصرية – التركية (2002-2011):

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، بقيادة رجب طيب ارد وغان(\*)، شهدت العلاقات بين الجانبين تطورا سريعا ، نتيجة ادراك تركيا للأهمية الاستراتيجية لموقع مصر ودورها الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط. (سعد، 2018، ص1).

إذ حرصت تركيا على كسب ثقة مصر وتحسين العلاقات معها أيا كانت الظروف، واقناعها بان عودة تركيا إلى الشرق الاوسط لن تكون على حساب احد وخصوصا الدور المصري في عملية السلام والوساطة بين حماس والسلطة الفلسطينية من جهة واسرائيل والولايات المتحدة من جهة اخرى. (تغيان ، 2011، ص215). ولاشك ان سياسة تركيا ومواقفها الرسمية من تطورات القضية الفلسطينية والعلاقات مع كل الفلسطينيين والاسرائيليين قد وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية في اختبار صعب، خاصة مع تصاعد العدوان الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضه الثانية عام 2000، وقد حاولت حكومة رجب طيب ارد وغان التعامل مع القضية بحذر شديد، حيث صرح الرئيس التركي في القاهرة بشأن موقف تركيا من القضية الفلسطينية وصرح في حزيران / يونيو 2003 بقوله: " ان تركيا لا تقبل العنف والشدة المستخدمة من قبل اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ونشعر بقلق

1953 تم إعلان تأسيس الجمهورية المصرية، وفي عام 1954 نجح جمال عبد الناصر (1945-1970) ، بإقضاء الرئيس محمد نجيب عن الحكم وتولى مقاليد الحكم ونجح في إجبار بريطانيا على توقيع اتفاقية الجلاء معه. (سلمي ، 2019 ، <https://www.turkpress.co>).

وبعد انضمام تركيا إلى حلف شمال الاطلسي(\*) تدهورت العلاقات العربية – التركية بصورة عامة والعلاقات المصرية – التركية خاصة، ووصلت إلى ادنى مستوياتها<sup>(i)</sup>. (الداقوي ، 1987، ص144). ومما زاد من توتر الاوضاع بين البلدين انحياز تركيا المتزايد للجانب الغربي ودخولها حلف بغداد وتولي الدور القيادي في الحلف الذي تأسس عام 1955 بين كل من تركيا والعراق وباكستان وبريطانيا وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية. (ميرك وواكيم ، 2014 ، ص102-103).

وهذا مما جعل العرب وخاصة مصر ينظرون لتركيا نظرة المساند للغرب في تقسيم وتفكيك الوحدة العربية، داعمة اسرائيل في المنطقة. وهذا ما جعل مصر تتقرب أكثر للاتحاد السوفيتي، وبدوره أصبحت تركيا تنتظر لمصر على أنها عميلة الاتحاد السوفيتي في المنطقة، وهذا ما أدى إلى زيادة تدهور العلاقات بين الدولتين". (ناصر ، 2019 ،

<https://www.sasapost.com>).

ويعد عقد الستينات من القرن العشرين الانطلاقة الفعلية لعلاقات جيدة بين تركيا والعرب، وحلت الازمة القبرصية عام 1964 بدورها الكبير في اعادة تركيا لحساباتها في المنطقة العربية، وشهدت العلاقات تحسنا أكبر في العقود اللاحقة وخاصة من الناحية الاقتصادية. (جلود ، 2008، ص43). ويمكن القول ان قيام الغرب بالابتعاد عن تركيا وعدم وقفها معها في قضيتها جعلها تشعر بضرورة تنويع علاقاتها السياسية والدبلوماسية وأن تعتمد على السياسة اللينة والمتنوعة في علاقاتها مع الدول الأخرى وخاصة مصر المنافس الأكبر لها في الشرق الأوسط. (سلمي ، المصدر نفسه). واتخذت مصر مساراً موالياً للولايات المتحدة في عهد الرئيس أنور السادات (1918-1981) ، خاصة في سبعينات القرن العشرين، فأعدت تركيا النظر في تطوير علاقاتها مع مصر بشكل أقوى. وفي الثمانينات قامت تركيا بدورها بتغيير سياستها نحو الشرق الأوسط في ظل حكم رئيس الوزراء تورغوت أوزال<sup>(ii)</sup>. (وادت تلك السياسة إلى تزايد المنافسة بين البلدين على شرقي البحر المتوسط حيث اصيبت تركيا بنكسة لعدم دعم مصر لها في قضاياها

عميق من وراء هذا العنف، خصوصا ان استخدام الشدة والعنف تعرقل امكانية التوصل لحل، ونؤمن بضرورة الابتعاد عن هذه الاعمال". (حميد ، 2016، ص87). وتابع اردوغان قوله: "بان مصر كما تعرفون هي الوسيط بين السلطة الفلسطينية وحماس ونحن لا ننوي ان تقع في الخطأ من خلال الدخول كوسيط بديل لكن إذا ما طلبت منا مصر أو الجامعة العربية المساعدة فنحن جاهزون لذلك، وان تركيا لا تسعى وراء السمعة أو التباهي من خلال لعب دور سياسي في المنطقة وانما نسعى من اجل المساعدة في حل المشاكل". (الهامي ، 2017، ص34).

كما حرصت تركيا على ان تكون مركزا اقليميا مهما بتوسيع دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل اضافة إلى الغرب عددا اكبر من الدوائر لاسيما تلك التي تربطها بها روابط جيوبوليتيكية ثقافية وتاريخية، والظهور بصفة المروج للسلام في المناطق المجاورة (iii). (السويداني ، 2017، ص87-88).

وظراً تحسنا بالعلاقات بين البلدين، خلال فترات حكم الرئيس المصري الاسبق حسني مبارك (1981-2011). (الشرق الاوسط ، المصدر نفسه). حيث قام بزيارة انقرة في اذار / مارس 2007 وقرر بمشاركة القيادة التركية اقامة حوار وشراكة استراتيجيتين جديدتين تركزان على التعاون في مجالي الطاقة والامن الاقليمي. (الهامي ، المصدر نفسه). وفي عام 2009، قام مبارك بزيارة تركيا مرتين، وقد رد الرئيس التركي عبد الله غول الزيارة، الا ان الميزان بين التعاون والتنافس كان مشدودا، فقد عارض مبارك مبادرة اسطول الحرية وغيرها من المبادرات التركية المؤيدة للقضية الفلسطينية، والتي لم تؤثر على تفاهمه الضمني مع اسرائيل فحسب ولكنها قللت من اهمية دوره كزعيم للعالم العربي، خصوصا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فجهود حزب العدالة والتنمية للوساطة بين الفصائل الفلسطينية المختلفة وبين الفلسطينيين والاسرائيليين لاقت استحسانا في صفوف المعارضة المصرية لكنها ووجهت بنقد رسمي مصري، وكان لمبارك حق في الخشية من هذا التأثير الايجابي للإسلاميين الاتراك، رغم تبنيهم الظاهري للعلمانية، على وضع جماعة الاخوان المسلمين المحظورة. (ميرك وواكيم ، المصدر نفسه). ومع ذلك، يمكن القول بان سياسة وتصريحات ومواقف أر دوغان القوية (مثل: مواجهته مع شيمون بيريز في مؤتمر دافوس وإرسال السفينة ما في مرمرة وإجباره إسرائيل على الاعتذار لمعاملة السفير التركي بانتقاص)، والتي اثمرت تعاطفا شعبيا عربيا وإسلاميا وهو ما يثمر بتلقائية حرجا سياسيا للأنظمة العربية، والتي

تتخوف من صعود زعيم في المنطقة يهدد الوضع الذي يبدو أن الجميع قد استكان إليه، ولذلك كانت السياسة المصرية تجاه تركيا تبدو في ظاهرها اللامبالاة وباطنها التخوف والتوجس والحذر. (الهامي ، المصدر نفسه).

### ثالثا: تركيا والثورة المصرية 2011-2013:

لقد حرصت تركيا في فترة حزب العدالة والتنمية على اجراء عدة تغييرات في سياستها الخارجية والدور الذي تلعبه في السياسة الاقليمية، غير ان هذه السياسة واجهت منذ عام 2011 عدد أ من التحديات التي فرضتها التطورات في الساحة الاقليمية والظروف الداخلية في تركيا، وعلى رأسها اندلاع الربيع العربي في كانون الاول/ يناير 2011، فلقد مثّلت هذه الثورات لتركيا فرصة وعقبة في الوقت نفسه. (الازمات العربي ، 2016، ص7).

فمنذ الأيام الأولى للثورة المصرية، اتخذت تركيا مواقف متقدمة وعالية السقف في دعم الحركة الاحتجاجية والمطالب الشعبية، في افتراق واضح عن تركيا الحريصة على علاقات طيبة مع النظم الحاكمة في الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مستعينة بأراء مهندس السياسة التركية احمد داود أوغلو(\*) باستشعار ثم استثمار التطورات الاجتماعية والسياسية التاريخية وعدم الوقوف موقف المتفرج، للمشاركة في صنع القرار. (الحاج ، 2016 ، ص11)

وكانت تركيا تراقب الوضع عن كثب وجاء موقفها الرسمي على ثلاث مراحل:

**الاولى:** سياسة الترقب والصمت: فعند بداية اندلاع الاحداث لزمّت تركيا الصمت وانتهجت سياسة التريث والترقب، وكانت تصريحات رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان ووزير الخارجية احمد داود اوغلو في الايام الاولى تؤكد على ضرورة تطور الديمقراطية في المنطقة.

**الثانية:** الدعوة للاستجابة لمطالب الشعب، وهو موقف واضح للحكومة التركية في دعوة النظام المصري إلى الاستجابة لمطالب الشعب.

**المرحلة الثالثة:** المطالبة بالتغيير، في هذه المرحلة اتضح الموقف التركي بتحقيق التغيير الذي يطالب به الشعب في اجواء مستقرة. (الطائي ، 2012، ص162).

واعتبرت ان ما جرى ما هو الا انقلاب عسكري بتولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة في مصر. (الزيم، 2016، ص162).

**رابعاً: العلاقات المصرية – التركية بعد الإطاحة بنظام بحكم الرئيس محمد مرسي:**

مرت هذه الفترة بمرحلتين متميزتين هما :

#### 1- المرحلة الانتقالية :

ظهرت ما بعد الإطاحة بحكم الرئيس مرسي فترتان: الأولى فترة الحكومة الانتقالية التي حكم فيها عدلي منصور منذ 3 تموز / يوليو 2013، ثم فترة حكم عبد الفتاح السيسي ، وكان موقف تركيا مضاداً للإطاحة بالرئيس مرسي. (ابو نجل، 2015، ص115).

فلقد شهدت العلاقات المصرية - التركية تحولاً كبيراً، بعد الإطاحة بحكم جماعة الإخوان بمصر في 3 تموز / يوليو 2013، ولجوء عدد من قياداتها إلى تركيا. وتعد الجماعة حليفاً قوياً للرئيس التركي رجب طيب أردوغان. حيث تم الإطاحة بحكم الإخوان في أعقاب تظاهرات شعبية حاشدة ساندها الجيش، الذي كان يقوده في حينه، الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي، قبل أن يتم انتخابه رئيساً للجمهورية في العام 2014. (خليل، 2018، <https://www.annahar.com/article>).

وخلال الفترة الانتقالية لم تكن الأمور تسير بالشكل المرام، حيث بدا من الصعب عودة الإخوان إلى الحكم وخاصة بعد الانتخابات التي عقدت والتي فاز بها الرئيس عبد الفتاح السيسي والذي مع وصوله إلى الحكم في مصر زادت الأمور تعقيداً.

فترة حكم عبد الفتاح السيسي :

وهي الفترة التي حكم فيها الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ 30 حزيران / يونيو 2014 ، حيث عارضت تركيا عزل مرسي والإطاحة بحكم الإخوان الذي نفذه الجيش بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسي، حيث انتقد أردوغان الذي تعود جذور حزبه إلى نفس المدرسة الفكرية والأيولوجية للإخوان المسلمين قيادة الجيش متهماً إياها بسرقة الثورة الحقيقية للشعب المصري ومتهماً السيسي بالتورط في مجازر ميدان رابعة العدوية والنهضة، والوقوف ضد إرادة الشعب الحرة وضد الإرادة الديمقراطية، إضافة إلى اتهامه لرئيس الأزهر بالنفاق ومساندة النظام الجديد. (ابو نجل ، المصدر نفسه).

كما دعا اردوغان في خطاب قائمه في 2 شباط / فبراير 2011 إلى الاستجابة السريعة لمطالب الشعب حيث قال: " سيد حسني مبارك... اريد ان اقدم توصية خاصة للغاية.. تحذيراً صريحاً للغاية.. كلنا سنموت وسنسال عما تركناه وراءنا ". (السرغاني، 2011، ص154).

ولعبت تركيا دوراً مهماً وبارزاً ابان الثورة المصرية، الذي يمكن تلخيصه بأنه مر بعدة مراحل من التطور التي تنوعت بين التباعد والتقارب، ومنذ عام 2011 وبداية ما يسمى بثورات الربيع العربي أعلنت تركيا صراحة عن موقفها الداعم للحراك العربي. حيث فرضت أحداث الربيع العربي على الدبلوماسية التركية تحديات تتعلق بالحفاظ على علاقات وثيقة مع دول الربيع العربي. (السويداني، المصدر نفسه). إذ حرص الرئيس التركي اردوغان على العمل من اجل توطيد علاقته بمصر خلال تلك المرحلة، حيث قام بزيارتين رسميتين إلى مصر عام 2011 بعد نجاح الثورة فيها، بوصفه اول رئيس يزورها بعد سقوط نظام حسني مبارك. (مجيد، 2013، ص2). ومع وصول الرئيس المصري المعزول محمد مرسي (\*) إلى سدة الحكم في مصر في 30 حزيران / يونيو 2012، سعت تركيا لتوطيد وترسيخ العلاقات المتبادلة مع نظام حكمه، حيث قدمت تركيا له كافة أشكال المساندة والدعم المالي والسياسي والاقتصادي، بل ومثلت السند الرئيسي له على المستوى الإقليمي، وذلك إلى جوار السند الأمريكي له على المستوى الدولي. (ابراهيم، 2015، ص19).

كما وصل التعاون بين البلدين ، ذروته خاصة بعد زيارة الرئيس محمد مرسي إلى تركيا، حيث دعاه حزب العدالة والتنمية الحاكم كضيف شرف في مؤتمره الرابع في 30 ايلول / سبتمبر 2012 والذي القى خلاله كلمة في الحضور. وتم التنسيق الواضح بينهما خلال العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني 2012 والذي برز في زيارة رئيس وزراء البلدين هشام قنديل واحمد داود اوغلو للقطاع وهو تحت القصف. وجرى كذلك التنسيق السياسي بينهما لتحقيق الهدنة. كما عبر أردوغان عن رغبته بزيارة قطاع غزة عبر مصر وهي الزيارة التي تأجلت أكثر من مرة، ثم الغيت بعد الانقلاب في مصر مع تراجع العلاقات بين البلدين. (ÖZKAN,2014,p18).

لكن هذه العلاقات تأزمت بين الجانبين ، عندما تمت الإطاحة بالرئيس الجديد محمد مرسي في عام 2013، حيث غيرت تركيا من مسارها.

أقول لهم غداً سوف أكبر وأضربكم". (مصطفى، 2013،

<https://www.skynewsarabia.com>).

وتفاقت الازمة بين الطرفين إلى حد التصريحات الرئاسية التي تعرب عن الاستياء المصري مما اعتبرته "تدخلًا تركيا في الشؤون المصرية"، وكذلك منع وكالة الأناضول التركية من تغطية فعاليات القصر الرئاسي المصري. (سلمان، 2018، ص 3). وظهر التنافس بين الطرفين أيضا على الدور الاقليمي في المنطقة برزت تركيا خلالها على الظهور كحليف سني قوى لدول مجلس التعاون الخليجي بديلاً عن القاهرة في ظل استمرار الفتور في العلاقات المصرية - السعودية، بينما برزت القاهرة كبديل متوقع لتركيا في التعاون مع دول الاتحاد الاوروبي لاسيما في حل ملفات (الهجرة غير الشرعية والملف الليبي والإرهاب) وقد برز ذلك جلياً أيضا خلال زيارة المستشار الألمانية "أنجيلا ميركل" للقاهرة مؤخرًا، خاصة في ظل استمرار التوتر في العلاقات التركية الأوروبية. وبرز التنافس ايضا في القارة السمراء لتكتسب هي نفوذاً جديداً لاسيما في القرن الافريقي، وهو ما تسعى القاهرة لتداركه الآن فالمتابع للتحركات المصرية الأخيرة بأفريقيا يجد أنها مكثفة ومنها الدعم السياسي والاقتصادي للصومال وبوروندي وزيارة "السيسي" الأخيرة لغينيا. وكذلك التحركات التركية التي أعلنت عن إفتاح أول قاعدة عسكرية لها في الصومال. كما برز التنافس بين البلدين ايضا، في المجالات الاقتصادية كالسياحة وجذب الاستثمارات الخارجية، فالدولتين يمتلكان نفس المقومات السياحية والاقتصادية إلى حد ما. (الهامي، المصدر نفسه). وسعت مصر من خلال حملاتها السياسية والاعلامية والدبلوماسية لتشويه السياسة التركية، كما وقعت مع اسرائيل والامارات في تحطيم النفوذ التركي واثارة المشكلات، كما عقدت اتفاقيات مع قبرص واليونان لترسيم الحدود البحرية، وتواصلت مصر مع حزب العمال الكردستاني الذي يخوض حربا ضد تركيا، وكان سلوك الإعلام والسياسة المصرية عشية محاولة الانقلاب العسكري في تموز / يوليو 2017 في تركيا، كما تم رصد وجود فتح الله كولن في القاهرة ولذي تتهمه تركيا بقيادة محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة، وأعلنت الصحف المصرية أن القاهرة تفكر في توفير اللجوء السياسي له، مما زاد حدة تفاقم الاوضاع بين البلدين. (وهبان، 2013، ص 35). وفي السياق نفسه، تحفظ النظام المصري على قرار التعاون الاسلامي باعتبار جماعة فتح الله كولن ارهابية وعرقل مندوب الرئيس المصري مشروع بيان في مجلس الامن يدعو إلى دعم الحكومة

وفي السياق نفسه، شهدت تركيا بعض التظاهرات والوقفات الاحتجاجية المتفرقة التي نظمتها بعض الجمعيات والمؤسسات الوقفية والاثنية التركية، وذلك للإعلان عن رفض اطاحة الرئيس مرسي من خلال انقلاب عسكري<sup>(iv)</sup>. وصرح أر دوغان بانه لم يعترف برئيس غير منتخب واعتبر الحدث انقلاب على الشرعية فكان رد الفعل المصري حادا تجاه تركيا وتدخلها بشؤون مصر الداخلية منددة بان مستقبل مصر يقرره الشعب المصري وحده. (نور الدين، 2015، ص 149).

وتصاعدت حدة الخلاف بين البلدين، خاصة بعد القرار المصري بطرد السفير التركي واعتباره شخصا غير مرغوب به في البلاد، كما تم تخفيض مستوى العلاقات بين الطرفين إلى مستوى القائم بالأعمال، وردت تركيا على ذلك باستدعاء القائم بالأعمال المصري وابلاغه بطرد السفير المصري من تركيا، المتواجد منذ 15 اب / اغسطس من نفس العام، كما صرح الرئيس التركي عبد الله غول بالتعليق على الخطوة المصرية بقوله " كنت اتمنى ان تعود علاقتنا مرة اخرى إلى مسارها " وبرت الحكومة المصرية قرارها بانها ردا على التدخلات التركية في شؤونها الداخلية. (الـوزان، 2019، <https://www.afrigatenews.net>).

واستغل الرئيس التركي أر دوغان كل الظروف والفرص للتنديد بالرئيس المصري معتبرا اياه بانه طاغية ومتسلط غير شرعي، وحدث هذا في الامم المتحدة حيث طالبت تركيا مجلس الامن بفرض اقصى العقوبات على السيسى. (العربي الجديد، 2014، <https://www.alaraby.co.uk/politics>).

وفي السياق نفسه، وجهت الخارجية المصرية اتهاما للرئيس التركي على إثارة الفوضى، في منطقة الشرق الأوسط، من خلال دعمه لجماعات وتنظيمات إرهابية، سواء بالتأييد السياسي أو التمويل أو الإيواء، بهدف الإضرار بمصالح شعوب المنطقة، تحقيقاً لمصالحه الشخصية، كما اعلن وزير الخارجية المصري، سامح شكري، عن إلغاء اجتماع كان مقرراً مع نظيره التركي مولود جاووش أوغلو، احتجاجاً على التصريحات التركية، ونفى الأخير وجود طلب بعقد هذا الاجتماع من الأساس. واكد السيسى في لقائه مع الإعلاميين المصريين المرافقين لرحلته إلى نيويورك، على انه يرفض الرد على أي إساءة في حقه، قائلا: "في صغري كان هناك أشخاص أكبر يضربونني، وكنت



وفي السياق نفسه صرح رئيس جمعية رجال الأعمال الأتراك-المصريين أتتلا أتاسيفين: "إن العلاقات التجارية بين البلدين لم تنقطع في الأصل وإن أصابها فتور وتباطؤ بعد أحداث الثالث من يوليو 2013، وإن العديد من الشركات التركية استمر نشاطها في مصر". كما ذكر لشبكة "الجزيرة" أن "الخلاف السياسي قد يؤثر على العلاقات الاقتصادية، لكن زيادة النشاط الاقتصادي والتجارة المتبادلة تمثلان كذلك وسيلة فعالة لتقريب المسافات وتشكيل ضغط على رجال الدولة لتجاوز خلافاتهم السياسية". وتابع قوله: "نحن أذكى من أن نختلف، وأن يستمر الخلاف بما لا يخدم مصالح البلدين"، موضحاً أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يتراوح بين 4-5 مليار دولار في العام نفسه، ومن الممكن مضاعفته بتواصل الجهود بين الطرفين. (ترك برس، 2019، <https://www.turkpress.co>).

لكن مع تفاقم الأوضاع واندلاع أزمة بين الطرفين فيما يخص التنقيب عن الغاز، حيث صرح وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو أن بلاده تنوي وتخطط للتنقيب عن النفط والغاز في شرق البحر المتوسط في عام 2013، مبرراً بان ذلك الاجراء حقا شرعا لتركيا. (عربي، 2019، <https://arabic.sputniknews.com>).

وعارضت تركيا الاتفاق المبرم بين مصر وقبرص عام 2013 والذي ينص بترسيم الحدود بين البلدين لغرض الاستفادة من الموارد الطبيعية في البحر المتوسط، وأكدت مصر على شرعية الاتفاقية ولا يمكن لأي طرف والمقصود به انقرة ان تعارض في قانونيتها حيث انها رسمت وفق قواعد القانون الدولي وتم ايداعها كاتفاقية دولية في الامم المتحدة، ونهت مصر من اية محاولة للمساس أو الانتقاص من حقوق مصر السيادية في تلك المنطقة وستتصدى لها. (سمير، 2019، <https://www.annahar.com>).

وتشير التقديرات التركية إلى احتمال تزايد استثمارات تركيا في مصر من 1,5 مليار دولار إلى 5 مليارات خلال الاعوام المقبلة وان تزايد المبادلات التجارية من 3,5 مليار دولار إلى 5 مليارات دولار مع بداية عام 2013 والى 10 مليارات دولار بحلول عام 2015، وهو امر من شأن تحققة ان يزيد من الروابط السياسية والاقتصادية بين البلدين، وقد يحقق نبوءة رئيس الوزراء أر دوغان بان تكون انقرة مفتاح القاهرة لاوروبا، وان تكون القاهرة مفتاح انقرة لا إفريقيا. (مجيد، المصدر نفسه). إن العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهدت نموا متصاعدا منذ عام

التركيّة المنتخبة ديمقراطيا ويتخذ موقفا ضد محاولة الانقلاب الفاشلة واعترض المندوب المصري على عبارة " التي وصلت إلى عبر انتخابات ديمقراطية"، لوصف الحكومة التركيّة في نص البيان وان المجلس ليس من حقه وصف اي حكومة بانها منتخبة ديمقراطيا وهو ما اعترض عليه المندوب التركي بانه ذلك الاعتراض طبيعي من نظام وصل للحكم بانقلاب عسكري. (الرشيدي، 2019، <https://www.alaraby.co.uk/>).

كما اكدت تركيا على ضرورة الاستجابة لشروطها فيما يخص اطلاق سراح محمد مرسي والمسجونين، لتطبيع العلاقات بين البلدين، كما استبعدت تركيا امر تصور قيام وزير الدفاع في بلد (مشيرة إلى السيسي في عهد مرسي) يأتي وينقلب على رئيس الدولة وهو الامر الذي لا يمكن تصووره والرضوخ له. (تركيا الان، 2019، <https://www.turk-now.com>).

وفيما يخص مستقبل العلاقات بين البلدين لا بد من القول ان مستقبل العلاقات لا يمكن استشرافه بمعزل عن بعض المتغيرات الدولية في تداخلها مع النظم والقضايا الاقليمية، وهنا يبرز الدور الاقليمي في الشرق الاوسط كمتغير رئيسي للتأثير على مستقبل العلاقات بين الطرفين، فالولايات المتحدة يمكن ان ترحب بتدعيم العلاقات ولكن بما يتقاطع مع مصالحها. كما لا بد من التذكير، انه في السياسة الدولية والعلاقات الدبلوماسية لا يوجد قطع تام للعلاقات وخاصة بين الدول التي بينهما علاقات تاريخية واقتصادية وهنا في حال مصر وتركيا فكلاهما له مصالح سواء اقتصادية او غيرها.

#### خامساً: العلاقات الاقتصادية المصرية – التركية في عهد السيسي:

ان التعاون الاقتصادي كان المحور الرئيسي للعلاقات بين الدولتين إذ تم توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين وتم تفعيلها في اذار / مارس 2007، وكان لهذه الاتفاقية أثر كبير في تعميق العلاقات الاقتصادية بين البلدين حيث تضاعف إجمالي التبادل التجاري بين البلدين في خلال عامين من تطبيق الاتفاقية، كما فتحت هذه الاتفاقية الباب أمام الاستثمارات التركية لدخول السوق المصرية، وتطورت العلاقات الاقتصادية تطورا سريعا سعت تركيا للاستثمار وتنفيذ المشاريع. (طوالبيه، 2016، ص90).

ضربت بقوة بعض الأنشطة الاستثمارية والصناعية، خصوصاً لرجال الأعمال الألمان والهولنديين في الفترة الأخيرة، نتيجة انهيار سعر الجنيه المصري، وزيادة الجمارك وبطء الحكومة في حل مشاكل المستثمرين".

#### الخاتمة:

شهدت العلاقات المصرية - التركية توتراً متصاعداً في عهد الرئيس السيسي، حيث ابدت تركيا رفضها للنظام الجديد واصفة ما حدث بأنه انقلاباً عسكرياً على سلطة منتخبة، وفتحت تركيا أبوابها لرموز المعارضة لنظام السيسي الجديد مع تواصل العمل السياسي والاعلامي المناهض له، كما ان التوترات السياسية لن تؤثر على الأوضاع الاقتصادية بين البلدين.

#### ويمكن تلخيص أهم ماتم التوصل اليه من خلال الاستنتاجات التالية :

- 1- هناك قناعة مشتركة بأن الخلاف السياسي بينهما يجب أن يبتعد عن ملفات الاقتصاد، على اعتبار أنها تساعد الشعبين في تحسين أوضاعهما المعيشية والاقتصادية. ولعب الرئيس التركي أر دوغان دوراً محورياً فيما وصلت اليه العلاقات بين الطرفين، في حين كان الساسة الأتراك من حوله يحاولون تلطيف حدة التصريحات المسيئة للنظام المصري والاكتماء بالانتقادات ذات الطابع الدبلوماسي.
- 2- بالرغم من موقف أر دوغان وثباته في الوقت الحالي إلا أنه سيتغير بعد تحقيق انجاز نسبي، وسيستعيد علاقاته الطبيعية بمصر حتى لا يخسر أكثر، حيث تكبد خسارة في ليبيا تقدر بمليارات الدولارات، وتكرر نفس السيناريو معه في سوريا. عامل آخر مهم في عملية استعادة العلاقات وهو ضغط رجال الأعمال في كلا البلدين على ضرورة استعادة العلاقات الطبيعية.
- 3- ستسهم عودة العلاقات المصرية- التركية في تقديم موقف قطاع غزة برؤية تركية من جديد، وخاصة أن غزة تظل أهميتها أنها تقع ضمن خطوط الأمن القومي المصري التقليدية، وبوابة للعب دور إقليمي من خلال المصالحة بين ( فتح وحماس).
- 4- وعلى الرغم من التوترات السياسية بين الطرفين إلا ان العلاقات الاقتصادية استمرت بينهما ولم تتأثر نظراً للمصالح المتبادلة فيما يخص المواقف من الامتيازات الاقتصادية والرغبة بتحقيق التقدم الاقتصادي لكلا بلديهما. كما نظر الاقتصاديون إلى امكانية تحسين

2013، رغم التوتر السياسي بينهما حيث امتنع الجانبان عن الإدلاء ببيانات من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التوتر، خاصة بعد تصاعد التوتر بين البلدين خلال العامين (2015-2016)، كما أكد مصدر دبلوماسي مصري في وزارة الخارجية بوجود رغبة مصرية في "تحييد ملف التعاون الاقتصادي والاستثماري وحمايته من أي تأثيرات محتملة، عن المواقف السياسية المتوترة بين البلدين"، موضحاً عن "وجود مفاوضات بين شركات مصرية حكومية ومستثمرين أترك للمشاركة في بعض المشاريع الضخمة". (الجزيرة مباشر، 2019، <http://mubasher.aljazeera.net>).

ويمكن القول بان تركيا على الرغم من خلافها الحاد مع النظام المصري فلا يمكن بأي حال، تصنيفها دولة معادية لمصر، كما أن أي وجود عسكري تركي "مفترض" في السودان، لا يمكن اعتباره خصماً من رصيد الأمن القومي المصري ولا تهديداً له، حيث أعلنت مصر، ارتفاع صادراتها للسوق التركي خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2016، بنسبة 52%، لتصل إلى 837 مليوناً و200 ألف دولار مقارنةً بـ549 مليوناً و400 ألف خلال نفس الفترة من 2016 وبلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا نحو 4 مليارات و176 مليون دولار خلال 2016، مقابل 4 مليارات و341 مليون دولار خلال 2015، وفقاً لبيانات التجارة والصناعة المصري. (العربي، 2019، <http://mubasher.aljazeera.net>).

وعلى الرغم من كل الإجراءات الأمنية المشددة التي فرضت على المواطنين المصريين المسافرين إلى تركيا وتتبعهم أمنياً بحجة تورطهم في الأعمال الإرهابية أو الانتماء لجماعة الإخوان منذ عام 2013 ولحد الآن، فقد بقيت المناطق الحرة الصناعية المصرية جاذبة للمستثمرين الأتراك، والتي لاقت ترحيباً من الحكومة المصرية التي يعاني اقتصادها أزمة بانسحاب الاستثمارات الأجنبية وضعف العملة المحلية. (العربي الجديد، 2017، <https://www.alaraby.co.uk/politics>).

واستناداً إلى ما ذكر، يمكن القول بان من الاهداف الاساسية التركية هي الحفاظ على استمرار العلاقات الاقتصادية مع مصر حيث لعب الاقتصاد دوراً مهماً في فترة تولي أر دوغان وانجازاته الفذة الاقتصادية التي برز من خلالها وحافظت على وجوده، كما ان مصر كان هدفها ايضا الحفاظ على المصالح الاقتصادية القائمة وهو الهدف الاول للرئيس السيسي في الحفاظ ظاهرة انسحاب رؤوس المال، والتي



العلاقات بين الطرفين في المستقبل من خلال ابراز الدور الاقتصادي وحاجة كل منهما إلى الآخر في المنطقة بحكم الموقع.

5- كما لعبت المتغيرات الدولية دورا مهما في التأثير على العلاقات بين البلدين، كما ان محاولة استشراف مستقبل العلاقات بين الطرفين لازالت تتفاعل تفاصيله مخاطرة حقيقية.

قائمة المصادر :

- [1] ايمان عبد الله حمود، العلاقات المصرية – التركية من عام 1956 إلى عام 1960، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، العدد (102)، (جامعة بغداد، 2010)، ص 140.
- [2] جلال سلمي، دراسة: العلاقات التركية المصرية زمن جمال عبد الناصر، تم الوصول الى الرابط في 2019/1/3: <https://www.turkpress.co/node/10709>
- [\*] تعرف بالفرنسية اختصاراً الناتو، وهي منظمة تأسست عام 1949 بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في عام 1949، ويشكل الناتو نظاماً للدفاع الجماعي تتفق فيه الدول الأعضاء على الدفاع المتبادل رداً على أي هجوم من قبل أطراف. للمزيد من التفاصيل، انظر: إبراهيم خليل العلاف، نحن وتركيا دراسات وبحوث، سلسلة شؤون إقليمية رقم (18)، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2008)، ص 176.
- [3] ابراهيم الداوقوي، فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية، (جامعة بغداد، 1987)، ص 144.
- [4] موريال ميراك – فايسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، (بيروت، 2014)، ص 102-103.
- [5] عبد الرحمن ناصر، محددات العلاقات المصرية التركية: لماذا تدعم تركيا جماعة، تم الوصول الى الرابط في 2019/1/6: <https://www.sasapost.com/why-turkey-supports-brotherhood>
- [6] ميثاق خير الله جلود، العلاقات الخليجية – التركية 1973 – 1990، سلسلة شؤون إقليمية رقم (15)، (مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2008)، ص 43.

- [7] سلمي، المصدر السابق.
- [8] ولد عام 1927 في جنوب شرق تركيا، أكمل دراسته في قسم الكهرباء في جامعة استانبول عام 1950 ودرس الاقتصاد في الولايات المتحدة عام 1952، عمل مستشار اقتصادي لحكومة سليمان ديميريل عام 1966 ثم انخرط في الحياة السياسية في السبعينيات حيث انتمى لحزب العدالة وكان مستشاراً لرئيسه ديميريل، ثم بعد فترة وجيزة انسحب من الحزب، وبعد الانقلاب 1971 عمل في البنك الدولي في واشنطن حتى عام 1973، ثم عاد لتركيا وأصبح مستشاراً لرئاسة حكومة ديميريل عام 1979 وأصبح رئيساً للوزراء بعد فوز حزبه الوطن في انتخابات 1983 ... للمزيد من التفاصيل، انظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، (عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2003) ص ص 429-430؛
- سونر جاغابتاي ومارك سيفرز، اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الاوسط، معهد واشنطن، تم الوصول الى الرابط في 2019/1/11: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkey-and-egypts-great-game-in-the-middle-east>
- [9] Soner Cagaptay and Marc J. Sieversm, Turkey and Egypt's Great Game in the Middle East, Foreign Affairs, March 8(Washington, 2015), P2.
- [10] نهرين جواد شرقي، مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، العدد (54)، (جامعة بغداد، 2018)، ص 419.
- [\*] ولد عام 1926، درس الهندسة الكيماوية في استانبول عام 1948م، وحصل على شهادة الدكتوراه في المانيا الغربية، حصل على العديد من المناصب وفاز في انتخابات عام 1969م بشكل مستقل، واصبح نائب لرئيس الوزراء في الحكومات الائتلافية التي أشترك فيها حزبه للأعوام (1974، 1975، 1977) وبعد أنقلاب عام 1980 اعتقل لكنه تم الافراج عنه وعاد الى العمل السياسي. للمزيد من التفاصيل، أنظر: منال محمد صالح الحمداني، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997، رسالة

ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية التربية ، (جامعة الموصل،  
2008)، ص ص 256-257.

[11] جريدة الشرق الاوسط، محطات في تاريخ العلاقات المصرية –  
التركية، العدد 12780، (القاهرة، 2013)، تم الوصول الى الرابط  
في 2019/1/12 .

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=751388&issue=12780#XBu4ItZdg>

[\*] ولد رجب طيب اردوغان في 26 شباط / فبراير 1954 بمدينة  
إستانبول ، وتنحدر اصوله من مدينة ريزا الواقعة شمال شرقي  
تركيا على البحر الأسود، درس اردوغان الابتدائية في مدرسة  
قاسم باشا وتخرج فيها عام 1965، ثم درس في ثانوية إسطنبول  
للأنمة والخطباء وتخرّج فيها عام 1973، وحصل كذلك على  
شهادة ثانوية أيوب بعد اجتياز امتحانات المواد الإضافية. ثم التحق  
أردوغان بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة مرمره،  
وتخرج فيها عام 1981. للمزيد من التفاصيل ، انظر: رئاسة  
الجمهورية التركية ، السيرة الذاتية ، تم الوصول الى الرابط في  
2019/1/15 .

<https://www.tccb.gov.tr/ar/receptayyiperdogan/biografya/>

[12] عبد الرحمن سعد، العلاقات المصرية – التركية من الثورة إلى  
الانقلاب، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، (مصر،  
2018)، ص 1.

[13] شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان مؤذن  
اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، ط1، دار الكتاب العربي،  
(دمشق، 2011)، ص 215.

[14] محمد طالب حميد، السياسة الخارجية التركية واثرها على الامن  
القومي، ط1، العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة، 2016) ،  
ص 87.

[15] محمد الهامي، العلاقات المصرية – التركية: الجذور والثمار،  
دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، (مصر، 2017)  
، ص 34.

[16] حامد السوداني، تركيا وعلاقتها الاقليمية، ط1، مطبعة المصمم  
التقني للطباعة والنشر، (الموصل، 2017) ، ص ص 87-88.

[17] جريدة الشرق الاوسط، المصدر السابق.

[18] الهامي، المصدر السابق، ص 1.

[19] ميرال وواكيم، المصدر السابق، ص 112.

[20] الهامي، المصدر السابق، ص 35.

[21] فريق الازمات العربي، ازمة السياسة الخارجية التركية  
وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الاقليمي،  
مركز دراسات الشرق الاوسط، (العدد الثاني عشر / تشرين الثاني  
/ نوفمبر)، (الاردن، 2016) ، ص 7.

[\*] سياسي تركي وخبير في العلاقات الدولية وسفير ورئيس وزراء  
تركيا والرئيس الثاني لحزب العدالة والتنمية في الفترة ما بين  
2014-2016 خلفاً لأردوغان سابقاً، وقد خلفه بن علي يلدرم في  
رئاسة الحزب ورئاسة الحكومة . للمزيد من التفاصيل، انظر :  
ويكيبيديا ، احمد داود اوغلو ، تم الوصول الى الرابط في  
2019/1/20 .

[https://ar.wikipedia.org/wiki/ahmed\\_davut\\_oglu](https://ar.wikipedia.org/wiki/ahmed_davut_oglu)

[22] سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية ازاء مصر،  
مركز ادراك للدراسات والاستشارات، (نيسان، 2016) ، ص 11.

[23] سناء عبدالله عزيز الطائي، حركات التغيير العربية الريادة  
والمسار، وقائع الندوة العلمية (24) التي نظمتها مركز الدراسات  
الاقليمية بعنوان: " حركات التغيير العربية.. الريادة والمسار "  
يوم 15 شباط 2012، سلسلة شؤون اقليمية العدد (43) ، (جامعة  
الموصل، 2012) ، ص 162.

[24] راغب السرجاني، قصة اردوغان، ط1، اقليم للنشر والتوزيع  
والترجمة، (مصر، 2011) ، ص 154.

[25] السوداني، المصدر السابق، ص 136.

[\*] ولد في قرية العدة في 20 اغسطس / يوليو 1951 ، وهو سياسي  
مصري خامس رؤساء مصر 2012 ، اختار التوجه الاسلامي  
وانتمى الى جماعة الاخوان 1977 . للمزيد من التفاصيل ، انظر :  
المعرفة ، محمد مرسي ، تم الوصول الى الرابط في 2019 / 2 / 17 .

<https://www.marefa.org>

- [26] اياد عبد الكريم مجيد، الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا ) ، مجلة العلوم السياسية، العدد (46) ، مركز الدراسات الدولية، (جامعة بغداد، 2013 ) ، ص2.
- [27] محمود زكريا محمود ابراهيم، العلاقات السياسية الأفريقية – التركية: المحددات والقضايا، بحث مقدم إلى معهد البحوث والدراسات الأفريقية، (جامعة القاهرة، 2015) ، ص19.
- [28] MEHMET ÖZKAN, MISRDISPOLiTiKAS DÜNÜ, BUGÜNÜ, SORUNLARI, ANALIZ, MART2014SAYI88,P18; سلمي، المصدر السابق.
- [29] علي الزيق، التغييرات السياسية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية 2002- 2016 ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، (بسكرة، 2016) ، ص162.
- [30] هديل محمود ابونحل، تطور العلاقات التركية – المصرية في ضوء المتغيرات المصرية (2011-2015) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب والعلوم الانسانية جامعة الازهر ، (غزة، 2015) ، ص115.
- [31] ياسر خليل، توترات بشرق الاوسط..العلاقات المصرية التركية في مهب ازمة جديدة، النهار في 7 شباط 2018، تم الوصول الى الرابط في 2019/1/19: <https://www.annahar.com/article/750711>
- [32] ابونحل، المصدر السابق، ص 142.
- [33] فهمي شراب، العلاقات المصرية التركية وتداعيات التراجع على الشأن الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تم الوصول الى الرابط في 2019/1/21: <https://www.alzaytouna.net/2013/09/15/null-9>
- [34] محمد نور الدين، تركيا واربيع العربي – صمود العثمانية الجديدة تسقوطها، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، (بيروت، 2015) ، ص149.
- [35] عبد الله الوزان، تدهور العلاقات المصرية التركية بسبب وصف أردوغان ما حدث بمصر بالانقلاب، بوابة افريقيا الاخبارية، تم الوصول الى الرابط في 2019/1/23. <https://www.africatnews.net/article>
- [36] العربي الجديد، العلاقات المصرية التركية: صراع المواقف والنفوذ، القاهرة، 29 سبتمبر 2014، تم الوصول الى الرابط في 2019 /1/25 . <https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/9/29>
- [37] احمد مصطفى، تركيا ومصر.. بعد تغيير "30 يونيو"، 18 يوليو 2013، تم الوصول الى الرابط في 2019/1 /25 . <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/344992>
- [38] منى سلمان، تطبيع العلاقات المصرية التركية.. بين التعاون الإقتصادي والجفاء السياسي، جريدة الزمان التركية، 20 ديسمبر 2018 ، تم الوصول الى الرابط في 2019/1 /26 . <https://www.zamanarabic.com/2017/03/27>
- [39] الهامي، المصدر السابق، ص 40.
- [40] احمد محمد وهبان، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط – صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية، سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية (11) ، (جامعة الاسكندرية، 2013) ، ص 35.
- [41] اسامة الرشيدى، انقلاب تركيا والنموذج المصري، العربي الجديد، تم الوصول الى الرابط في 2019/1/26 . <https://www.alaraby.co.uk/opinion>
- [42] تركيا الان، ماهي الشروط التي وضعتها تركيا لاعادة تطبيع العلاقات مع مصر، تم الوصول الى الرابط في 2019/2/1 . <https://www.turk-now.com>
- [43] صوفيا بو علي ووفاء طواليه، الدور الاقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015، رسالة ماجستير مقدمة للعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، (تبسة، 2016) ، ص90.
- [44] ترك برس، العلاقات الاقتصادية بين تركيا ومصر وتأثيرها على الخلافات السياسية (خبراء) ، تم الوصول الى الرابط في 2019/2/7 . <https://www.turkpress.co/node/32181>
- [45] عربي، مصر توضح رسميا حقيقة التهديد بالقوة العسكرية ضد تركيا، تم الوصول الى الرابط في 2019/2/18 . <https://arabic.sputniknews.com/news/20180731103424> .891

[46] مجدي سمير، توترات بشرق المتوسط... العلاقات المصرية التركية في مهب أزمة جديدة، العالم العربي، تم الوصول الى الرابط في 2019/2/20 .

<https://www.annahar.com/article/75071>

[47] مجيد، المصدر السابق، ص 11.

[48] الجزيرة مباشر، نمو العلاقات الاقتصادية التركية المصرية رغم الخلافات السياسية، تم الوصول الى الرابط في 2019/2/22 .

<http://mubasher.aljazeera.net/news>

[49] سمير العركي، العلاقات المصرية التركية افاق مسدودة وتطبيع مؤجل، الجزيرة مباشر، تم الوصول الى الرابط في 2019/2/24 .

<http://mubasher.aljazeera.net/opinion>

[50] العربي الجديد، ثلاثة ملفات خلف هدوء العلاقات المصرية التركية، تم الوصول الى الرابط في 2019/2/26 .

<https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/10/1>